

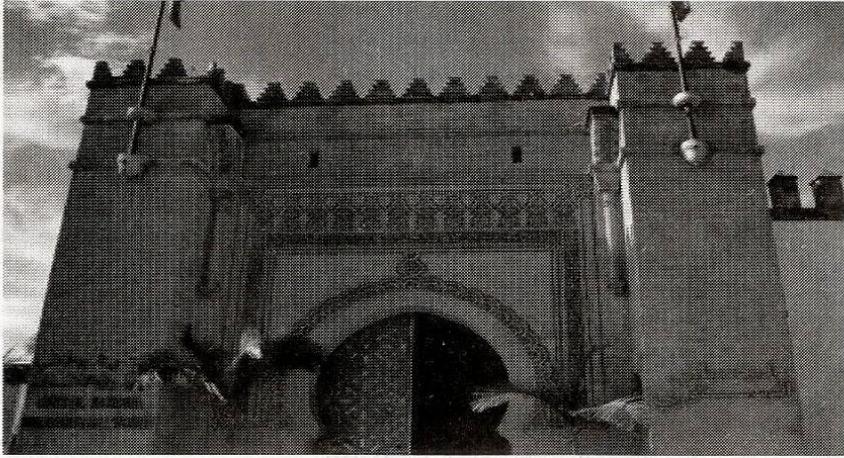
LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

28/06/2012



لقاء علمي ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان «الصحراء : أي استراتيجية للنهوض بالبحث العملي»



وسيتم خلال هذا اللقاء، الذي دعي له عدد من الباحثين الشباب المهتمين بالبحث العلمي في حقل الدراسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية حول الصحراء، فتح النقاش حول الإمكانيات والفرص المتاحة وكذا الإكراهات في ما يتصل بتشجيع البحث العلمي حول الصحراء في مختلف الميادين.

كما سيتم تقديم مشروع مركز الدراسات الصحراوية، من خلال الوقوف عند فلسفة عمل هذه المؤسسة الجامعية وأهدافها ومجالات اشتغالها ومعايير قبول المشاريع التي يمكن أن يحضنها المركز.

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لقاء حول موضوع «الصحراء: أي استراتيجية للنهوض بالبحث العلمي» اليوم الخميس.

ويندرج هذا اللقاء، في إطار سعي المجلس إلى الإسهام من باب اختصاصاته في أعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالنهوض بالحقوق الثقافية، بما فيها الموروث الحساني كمكون من مكونات التعبيرات الثقافية المغربية، وباعتباره رافدا أصيلا للهوية المغربية، كما يدخل في سياق اضطلاع المجلس باختصاصاته في مجال النهوض بالحقوق الثقافية وإثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان ينظم بالرباط لقاء علميا بشأن الصحراء والبحث العلمي

27 يونيو، 2012 - 16:59

مغرب كم — الرباط

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا الخميس بالرباط، لقاء علميا حول موضوع "الصحراء.. أي استراتيجية للنهوض بالبحث العلمي؟"، بمشاركة باحثين في حقل الدراسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية حول الصحراء. وذكر بيان للمجلس أن هذا اللقاء يندرج في إطار سعيه إلى الإسهام من باب اختصاصاته في إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالنهوض بالحقوق الثقافية، بما فيها الموروث الحساني كمكون من مكونات التعبيرات الثقافية المغربية وباعتباره رافدا أصيلا للهوية المغربية، كما يدخل في سياق اضطلاع المجلس باختصاصاته في مجال النهوض بالحقوق الثقافية وإثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفق وكالة الأنباء المغربية.

وأضاف أنه سيتم خلال هذا اللقاء فتح النقاش حول الإمكانيات والفرص المتاحة وكذا الإكراهات في ما يتصل بتشجيع البحث العلمي حول الصحراء في مختلف الميادين، مشيرا إلى أنه سيتم أيضا تقديم مشروع مركز الدراسات الصحراوية من خلال الوقوف عند فلسفة عمل هذه المؤسسة الجامعية وأهدافها ومجالات اشتغالها ومعايير قبول المشاريع التي يمكن أن يتضمنها المركز.

يذكر أنه سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن نظم ندوة دولية بالداخلة حول موضوع "التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي" يومي 16 و 17 دجنبر الماضي بمدينة الداخلة، سعت إلى الإطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلنتية واستكشاف مسارات جديدة للبحث من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث.

كما نظم المجلس في مارس الماضي بمدينة طانطان، يوما دراسيا حول موضوع "التراث الحساني: الذاكرة، التاريخ والثقافة" تم خلاله تقديم بحوث أنجزت في إطار أطروحات دكتوراه تناولت التراث الحساني من عدة زوايا.

وفي نفس الإطار، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أبريل الماضي بمدينة العيون، يوما دراسيا حول موضوع "البحث الجامعي حول الصحراء: حصيلة وآفاق"، تم خلاله تقديم أطروحات جامعية في هذا المجال بالإضافة إلى فتح نقاش حول حصيلة وآفاق البحث العلمي حول الصحراء.



بنكيران يدعو مؤسسة الوسيط إلى مساعدة الحكومة على محاربة الفساد

الرباط
محمد الرسمي

قال رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران إن الحكومة حريصة على التعاون مع مؤسسة الوسيط من أجل تعزيز أركان دولة الحق والقانون، داعياً المؤسسة إلى مواصلة عملها من أجل الوقوف في وجه الظلم والشلط في استعمال السلطة من طرف موظفي ومسؤولي الدولة، ورد الحقوق لأصحابها من المواطنين الذين يلجؤون إلى المؤسسة.

وأكد رئيس الحكومة، الذي كان يتحدث أول أمس خلال اللقاء الوطني التواصلي الأول لمؤسسة الوسيط، أن الارتقاء بالمؤسسة إلى مستوى مؤسسة دستورية منحها صلاحيات ووسائل عمل غير مسبوق، مقارنة بالنسخة الأولى لديوان المظالم، وهو ما يحتم عليها الرفع من نشاطها من أجل المساهمة في

محاربة الفساد.

من جهته، اعتبر عبد العزيز بنزاكور، رئيس مؤسسة الوسيط، أن «مؤسسة الوسيط لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون خصماً للإدارة المغربية، بل هي معينة لها على تطوير أداء موظفيها، مما يساهم في مصالحه المواطنين مع هذه الإدارة، وإعادة الثقة إليهم في إمكانية تجاوز التعقيدات الإدارية الكثيرة التي يواجهونها كلما توجهوا لقضاء مصالحهم في إحدى الإدارات العمومية».

وأكد بنزاكور على أن مؤسسة الوسيط تعمل وفق توجيهات الحكومة، في تسهيل الولوج إلى المؤسسات العمومية، ومحاربة الفساد داخل هذه المؤسسات، والشلط في استعمال السلطة من طرف بعض الموظفين في حق المواطنين، مما يكرس لدى هؤلاء مجموعة من المشاعر السلبية تجاه الإدارة

العمومية.

وانتقد بنزاكور عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة ضد الدولة، رغم صدور أحكام نهائية في القضايا المرتبطة بها، مؤكداً أن مؤسسته تعمل على إنصاف من يلجأ إليها، حتى لو كانت شكواه مقدمة ضد الدولة المغربية، لكن ذلك يبقى بدون قيمة، ما دامت الأحكام الصادرة في القضايا المرفوعة ضد الدولة المغربية لا تعرف طريقها نحو التنفيذ».

يذكر أن اللقاء الذي عقدته مؤسسة الوسيط حضره إلى جانب رئيس الحكومة، كل من رئيسي مجلسي النواب والمستشارين، والوزير الأول الأسبق إدريس جطو، إضافة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام، ومجموعة من الفاعلين في الميدان الحقوقي والمدني، وشهد تقديم حصيلة سنة من عمل المؤسسة، وأيضاً اتفاق عملها خلال السنوات المقبلة.



حديث المصباح

بقلم: سناء العارفي

أسر تطالب بتوقيف الضرر النفسي والاجتماعي الذي يسببه برنامجا "أخطر المجرمين" و"مسرح الجريمة"

جرائم بشعة لا يستحق أن نتحدث في شأنه عن حقوق الإنسان. لا أتفق مع هذا الطرح طبعاً. على المذنب أن يُعاقب، لكنه يستحق دائماً أن نحترم كرامته وإنسانيته. أتذكر هنا قصة رواها رجل قانون على أعمدة جريدة اقتصادية أسبوعية. القصة الواقعية) نتحدث عن لص سرق حقيبة امرأة كانت رفقة زوجها في أحد شوارع أجمل بلد في العالم. استطاع الزوج اللحاق باللص والإمساك به، ليلتحق به بعض سكان المنطقة ويبدؤوا جميعاً في ضربه وركله بعنف، قبل تسليمه إلى الشرطة. في المحكمة، سأل القاضي السارق عن سبب التدوب والجروح التي على وجهه، وإن كانت الشرطة قامت بتعذيبه، ليرد السارق بالنفي. أمام إصرار القاضي، وقف الزوج مزهوا بأنه هو من ضرب

حدثني، منذ أيام، صديق عزيز يشتغل في ميدان حقوق الإنسان عن عائلات بعض المتهمين في قضايا قتل واعتصاب وغيرها، ممن راسلوا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للمطالبة بتوقيف الضرر النفسي والاجتماعي الذي يلاقونه بسبب بعض البرامج التلفزيونية، يتعلق الأمر ببرنامجي "أخطر المجرمين" و"مسرح الجريمة"، وهما برنامجان يلاقبان إشعاعاً ونجاحاً كبيرين تبينه أرقام المشاهدة. الأمر يدعو فعلاً إلى طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بحقوق هؤلاء المجرمين وعائلاتهم، سألخصها في ثلاث نقاط. أولاً، فهؤلاء المجرمون نالوا عقابهم عبر القضاء، وتمت محاكمتهم ومعاقبتهم بالسجن أو الإعدام، فإلى متى سيستمر المجتمع في معاقبتهم عبر الإعلام والتشهير بهم وبجرائمهم؟ قد يعتبر البعض أن الأمر يتعلق بمجرمين، وأن هذا جزأؤهم، البعض الآخر قد يعتبر أن من ارتكب



هذا اللص الذي، في نظره، يستحق مزيداً من الضرب. هنا، أمر القاضي بسجن اللص، حسب ما ينص عليه القانون، وسجن الزوج أيضاً بتهمة الضرب المتعمد على أساس أنه حين أمسك باللص، كان من واجبه أن يسلمه للشرطة، لا أن يحاول تنفيذ العقاب بنفسه. هذا هو صلب الموضوع، إن كنا نريد بلد المؤسسات والقانون، فعلياً أن نعي أولاً أن المخالف القانوني أيضاً حقهم الأدنى في الحفاظ على كرامتهم. فالقانون يعاقبهم في ما بعد على جنحهم وجرائمهم. لا يمكننا أن نحاول تطبيق القانون بشكل منفرد. وبعودة إلى موضوع هذه البرامج التي تنطرق إلى جرائم شهيرة، فإن مخالفتي

القانون نالوا جزاءهم من العقاب، دخلوا السجن و/أو دفعوا الغرامات، حوكموا بالإعدام أحياناً، لأن جرائمهم كانت بشعة. المهم أنهم بشكل أو بآخر دفعوا ثمن أخطائهم، فلماذا وباسم ماذا سنستمر في معاقبتهم إلى الأبد؟

النقطة الثانية تتعلق بعائلات هؤلاء المدانين. ما ذنب أب أو زوجة أو ابن يعاقبون باستمرار من طرف المجتمع، ليأتي الإعلام ويعاقبهم أكثر، بسبب جريمة قريبهم؟ ساسرد هنا كناية شابة كان والدها محكوماً بالإعدام، وتم تقديم جريمته في أحد هذه البرامج. بث الحلقة جعل أصدقاء الفتاة وزملاءها في المدرسة يستهزئون منها باستمرار ويعيرونها بجريمة أبيها وبأنه محكوم بالإعدام، مما جعلها ترفض الذهاب إلى مدرستها، وبالتالي اجتياز امتحانات البكالوريا.

× كاتبة
التتمة في الصفحة 2



حديث المصباح مدانون إلى الأبد

(تمة الصفحة 1)

مستوى الإعداد، وتنفيذ من نسب مشاهدة مهمة جدا، كما أن برامج مشابهة توجد في دول كثيرة من العالم. إنه ليس نقدا إعلاميا، بل تساؤلات تتعلق بالتأثير المجتمعي لمثل هذه البرامج التي قد تصبح مدرسة لمجرمين آخرين. تساؤلات تستمد مشروعيتها أيضا من أن أسر المدانين قد تصبح ضحايا ظلم مجتمعي لا نستحقه؛ إضافة إلى أن المدانين أنفسهم، رغم جرائمهم التي قد تكون بشعة، يستحقون الاستفادة من حق مهم من حقوق الإنسان: ألا يدفعوا الثمن أكثر من مرة.

سناء العاجي

يتحدث المحققون في مسرح الجريمة أو أخطر المجرمين عن تفاصيل التحقيق وعن الأدلة التي قادتهم إلى المجرمين وعن أخطاء هؤلاء التي ساهمت في العثور عليهم، فإنهم بذلك يقدمون للمشاهد المهتم ما يمكن تسميته الوصفة الناجعة لجريمة كاملة وبدون خطأ. هكذا، يتحول دور الردع الذي من المؤكد أنه أول أهداف هذه البرامج إلى دور عكسي تماما، لأنه يبين للمجرمين المستقبلين أحسن الوسائل لتنفيذ جرائمهم بدون خطأ.

نحن هنا لسنا بصدد انتقاء كيفية إنجاز هذه البرامج، بل هي على العكس برامج جيدة على

والأقارب الذين، مثلها، يتظاهرون بالنسيان. ليس من حق المدانين وعائلاتهم الاستفادة من الحق في النسيان؟ اليس من حق العائلات أن يرحمها المجتمع من نذب تدفع ثمنه بشكل مباشر بدون أي وجه حق؟

النقطة الثالثة ليست أقل أهمية من النقطتين السابقتين. تحدث برلماني، أخيرا، عن عصابة تم القبض عليها خلال الأشهر القليلة الماضية في إحدى مدن مغربنا الجميل. أعضاء العصابة اعترفوا أنهم استفادوا من نصائح هذه البرامج التلفزيونية المخصصة لفضح الجرائم، لكي ينفذوا جرائمهم المتعددة. كيف ذلك؟ حين

البيست هذه مأساة حقيقية أن تدفع فتاة من مستقبلها ومن دراستها ثمن جريمة ارتكبتها والدها؛ لتتخيل جميعا نفسية طفل(ة) أو مراهق(ة) أو شاب(ة) يتعرضون بشكل يومي للتهكم من طرف اصدقائهم وجيرانهم وزملائهم، لأن كل هؤلاء شاهدوا والدهم في التلفزيون، وتعرفوا على تفاصيل جريمته؛ لتتخيل أما لا تتفهم أي قدر جعل ابنها مجرما قاتلا أو معتصبا، تحاول أن تهاود الزمن، لكي تنسى ليذكرها التلفزيون من جديد ويذكر فيضول الجيران

المعتقل العسكري السابق الضابط جالطي سيخوض إعتصاما على الشريط الحدودي مع الجزائر

أعلن المعتقل العسكري السابق ضابط الصف إبراهيم جالطي، عن خوضه لمجموعة من الأشكال الاحتجاجية من خلال تنظيم وقفات احتجاجية والاعتصام داخل خيمة بالقرب من الشريط الحدودي بين المغرب والجزائر الذي كان يعمل فيه عندما كان مسؤولا عسكريا على مجموعة من نقط الحراسة الحدودية قبل اعتقاله.

وقرر جالطي الذي قضى 7 سنوات داخل السجن بتهمة الإخلال بالضوابط العسكرية، تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية وجدة يوم الجمعة 29 يونيو الجاري، وتنظيم وقفة أخرى أمام مقر المجلس الجهوي لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 4 يوليو المقبل، ووقفة احتجاجية أمام الخط الفاصل بين المغرب والجزائر بالنقطة الحدودية "روبان" يوم 06 يوليو المقبل، وسيختتم جالطي أشكاله الاحتجاجية بالدخول في اعتصام مفتوح داخل خيمة أمام الخط الفاصل بين المغرب والجزائر بالنقطة الحدودية "روبان" ويتخلل هذا الاعتصام مجموعة من الخطوات النضالية، قال في بيان له بأنه سيعلم عنها لاحقا.

ويطالب جالطي حسب ما جاء في بيانه، بحقه في رد الاعتبار له وإنصافه، بعد الحكم عليه من طرف المحكمة العسكرية ب 7 سنوات سجنا نافذا قضاها كاملة داخل السجن، وذلك على خلفية متابعتها رفقة زميله في الجيش الضابط جمال الزعيم الذي قضى 8 سنوات من الاعتقال، بتهمة الإخلال بالضوابط العسكرية، على إثر إقدامهما على فضح ما أسماه "الفساد داخل المؤسسة العسكرية"، من خلال إنجازهما لتقرير من 110 صفحة يحمل عنوان تحت عنوان "بعض خروقات المسؤولين العسكريين" معزز بصور فوتوغرافية، بالإضافة إلى تصويرهما لشريط فيديو من 60 دقيقة.

وكان هذان الضابطان في صفوف الجيش، قد قاما بإحتجاج مسؤول عسكري بإحدى الثكنات العسكرية بوجدة، كوسيلة للضغط من أجل حضور مسؤولين كبار بالجيش لإبلاغ شريط مصور من 60 دقيقة كان بحوزتهما إلى القيادة العليا للجيش، وهو الشريط الذي كان يتضمن مشاهد لخروقات وتجاوزات سجلت بالنقطة الحدودية "بوبر" بمنطقة "تويسيت" بنواحي جرادة، ومشاهد تورط الجنود والضباط في إقتسام إتاوات يحصلون عليها من عمليات التهريب على الشريط الحدودي المغربي الجزائري

مهرجان كناوة ينشر قيم الانفتاح والتسامح

جتذب مهرجان كناوة الموسيقى العالمي في مدينة الصويرة مرة أخرى أعداداً ضخمة من الزوار الذين توافدوا على المهرجان وكلهم لهفة لتجربة سحر الموسيقى.

وقد منحت الدورة الخامسة عشرة للمهرجان، التي جرت خلال الفترة من 21 إلى 24 يونيو الجاري، لزوار مدينة الصويرة الفرصة للتفاعل مع تراث كناوة والموسيقى القادمة من مناطق أخرى من العالم.

وقال منظمو المهرجان إن هذه الحدث الفني كان دائماً ولا يزال يقوم بدور المنتدى الذي يركز على المشاركة والتبادل والتسامح والانفتاح على الثقافات والحضارات المختلفة.

وخلال مؤتمر صحفي أكد رئيس جمعية موغادور الصويرة أندريه أزولاي على أن الثقافة وسيلة ممتازة تستطيع أن تنجح حيث تفشل الإيديولوجيات.

وفي الكلمة التي ألقاها خلال حفل الافتتاح، قال وزير السياحة لحسن حداد إن المهرجان يرمز إلى امتصاص الاختلاف في ثقافة عالمية واحدة تتسم بالغني والتنوع.

وقد دعى المنظمون على هامش الحدث عدداً من الأكاديميين والسياسيين والشخصيات العامة من المجتمع المدني لمناقشة دور الثقافة والمشاركة في أوقات التغيير السياسي في العالم العربي.

وقد سعى المتحدثون إلى توضيح أن عناصر الإبداع والتعبير الثقافي والعمل الفني الحر تشكل وسائل لحماية القيم العالمية.

من جهته أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي على أن التحدي الأساسي الذي نواجهه هو نشر قيم التبادل والانفتاح وتفادي ضياع الهوية والتراجع والإقصاء.

وقد شاطره الرأي الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نبيل بن عبدالله الذي أكد على أهمية وحيوية اتباع سياسات تصالحية في المجال الثقافي من أجل نشر القيم العالمية في الحرية والتسامح والتنوع.

وكما كان الشأن في الأعوام السابقة سافر جمهور كبير إلى مدينة الصويرة للمشاركة فيما أصبح عادة سنوية.

وقد حضيت الدورة الحالية، التي قدمت تشكيلة من موسيقى كناوة والجاز والموسيقى العالمية، بمشاركة فنانين مرموقين من دول مثل السنغال والولايات المتحدة وباكستان وفرنسا. وكانت فعاليات المهرجان قد انطلقت يوم 21 يونيو بعرض كرنفالي كبير تخلله الغناء والرقص.

وفي حديث لمغربية قال عادل وأحمد ولبنى وصافية، وهم مجموعة من الطلبة القادمين من الدار البيضاء، إنهم أصبحوا شغوفين بهذه البوثة الموسيقية التي تمثلها الصويرة مع مرور كل عام.

وقالوا في هذا الصدد "نحن من عشاق المهرجان إلا أن التوقيت سيء لأنه يتصادف مع موسم الامتحانات".

وشهد مهرجان كناوة للموسيقى العالمية في الصويرة هذا العام إطلاق عدد من المشاريع التي تهدف إلى ترميم المباني التاريخية في المدينة. وقد تم توقيع عقود لتأسيس مركز اجتماعي وثقافي لتعزيز صورة موغادور.

Le festival gnaoui favorise l'ouverture et la tolérance

Une fois encore, le Festival gnaoui des musiques du monde d'Essaouira a attiré un grand nombre de visiteurs désireux de partager la magie de la musique.

La quinzième édition de ce festival, organisée du 21 au 24 juin, a donné aux visiteurs à Essaouira la chance de faire l'expérience du patrimoine gnaoui et de musiques venues des quatre coins du monde. Les organisateurs ont expliqué que ce festival avait toujours été un forum de partage, d'échange, de tolérance et d'ouverture à différentes cultures et civilisations.

Dans un communiqué de presse, le président de l'association Mogador Essaouira, André Azoulay, a souligné que la culture est un média exceptionnel capable de réussir là où les idéologies échouent. Dans son discours lors de la cérémonie d'ouverture, le ministre du tourisme Lahcen Haddad a déclaré que ce festival symbolise l'absorption de la diversité au sein d'une culture universelle riche et variée.

En marge de cet évènement, les organisateurs ont invité un grand nombre d'universitaires, de responsables politiques et de personnalités de la société civile à parler du rôle de la culture et du partage alors que des changements politiques balaient le monde arabe.

Les intervenants se sont tous attachés à démontrer que la créativité, l'expression culturelle et la liberté artistique sont des vecteurs de protection des valeurs universelles.

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a insisté sur le fait que le principal défi à l'ordre du jour est de promouvoir les valeurs d'échange et d'ouverture et d'éviter la perte d'identité, la régression et l'exclusion.

Un point de vue partagé par le secrétaire général du Parti pour le progrès et le socialisme (PPS), Nabil Benabdellah, qui a souligné l'importance et l'urgence qu'il y a à réconcilier les politiques avec la culture pour promouvoir les valeurs universelles de liberté, de tolérance et de diversité.

Comme les années précédentes, une foule nombreuse s'était rendue à Essaouira pour ce qui est désormais devenu un rite annuel.

Le festival de cette année, qui proposait de la musique gnaouie, du jazz et de la world music, a accueilli des artistes de renom venus de nombreux pays, notamment du Sénégal, des Etats-Unis, du Pakistan et de France.

Ce festival a ouvert ses portes le 21 juin par une grande parade de chant et de danse.

Adil, Ahmed, Loubna et Safia, un groupe de jeunes étudiants venus de Casablanca, ont expliqué à Magharebia qu'au fil des ans, ils se passionnent de plus en plus pour le véritable melting-pot musical que constitue Essaouira.

"On est des fans du festival, mais le timing du festival est mal choisi car il coïncide avec la période des examens", ont-ils expliqué.

Cette année, le Festival gnaoui des musiques du monde d'Essaouira a également vu le lancement d'un certain nombre de projets visant à restaurer des bâtiments historiques de la ville. Des accords destinés à créer un nouveau centre culturel et social pour renforcer l'appel de Mogador ont également été signés.



بعثة المينورسو تنتهك حقوقها وتسلطها لقوات الأمن بقمع اعتصامي السلمي فلماذا صمتكم وتملصكم؟

إلى السيد : رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون
الموضوع: أتعرض للقمع وانتهاكات فأين مقركم وتدخلكم ولماذا صمتكم وتملصكم
الحمد لله الذي لا يظلم أحدا،
وبعد:

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، أتوجه لكم سيدي المحترم رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، لأقول لكم بأن حقوق الإنسان هنا بمدينة العيون منعدمة تماما ولا تراقب، فقد سبق لي أن كاتبتم وكاتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غير أن ما ألاحظه في جوابكم هو تقرب وتملص من هذه القضية، ألا تعلمون سيدي أن اتفاقية الأمم المتحدة والمواثيق الدولية تحت وتلزم جميع الدول على تطبيق حقوق الإنسان بدون استثناء وبدون تحيز، ولو كانت بعثة المينورسو انتهكت الحقوق سيطبق عليها هذا الالتزام حتى تكون عبرة وقدوة وتبرهن للعالم أنه لا يوجد تمييز بين القوي والضعيف.

سيدي الرئيس وكما تعلمون قضيتي عندما كنت حارس امن ببعثة المينورسو، عرضت حياتي للخطر من أجل حماية مقر بعثة الأمم المتحدة من أشخاص حاولوا اقتحامه بالقوة، هذا التدخل العنيف تسبب لي في حادثة شغل كما تثبت الشواهد الطبية وتقارير المسؤولين بالبعثة، في الأخير كإفاتي بالطرده التعسفي وانتهكت حقوقي المشروعة، ولم تكنفي بذلك بل شردتني وجعلتني أعاني صحيا ونفسيا واجتماعيا، مما جعلني أ طرح تظلمي على سائر المسؤولين فأخذ كل واحد يرميني إلى الآخر، أكثر من خمس سنوات وهم يتلاعبون بقضيتي، فزاد ظلمهم بتهديدي ومضايقتي ومراقبتي وقمعي من اجل إخفاء هذا التظلم وتستر عليه.

رغم كل هذه الضغوطات لم استسلم ولن اركع إلى الله الواحد القهار، تثبت بحقوق وظلت أبحث عن من يساعدني وينصني ويأخذ حقني، طرقت باب الجرائد التي لم تبخل علي بنشر تظلمي ومعاناتي وإيصال صوتي إلى المسؤولين، لكن للأسف الشديد ليس هناك أذان صاغية تجيب، وصلت إلى معانات خطيرة تمس بكرامة حقوق الإنسان في ظل عهد جديد وفي ظل حراك عربي من اجل الكرامة والعدالة والمساواة والعيش الكريم الذي أفقده في وطني .

نعم سيدي أعاني وأقاصي وافنقد حقوقي في وطني الذي تخلى عني مسؤولوه، مما جعلني أقرر الدخول في اعتصام سلمي أمام مقر عملي بالمينورسو دفاعا عن حقوقي المنتهكة، فجاءت تعليمات من السلطة بقمع اعتصامي السلمي حيث قامت قوات الأمن بقمعي وتهديدي ومضايقتي، وتم نزع اللافتة والعلم المغربي بالقوة حتى أغمي علي ونقلت إلى المستشفى عبر سيارة الإسعاف.

هذه الأتشاء تكشف عن حقيقة أنه لا يوجد تغير ولا كرامة ولا احترام حقوق الإنسان في بلدنا، وعدم قدرتهم على تحمل مسؤولية المواطن ومخالفة المواثيق الدولية بالتعسف من تضيق حرية الرأي في التعبير السلمي من اجل تحوفي والتستر عن ملفي لطمس الحقيقة ، وليس من حق السلطة قمع اعتصامي السلمي والتحيز والتمييز العنصري، هذه الممارسات مرفوضة وغير مقبولة في عصرنا الحالي، إلا إذا كانت هناك وساطة لحل هذا النزاع مع مشغلي بعثة الأمم المتحدة.

أسألكم سيدي أهكذا تواجه المطالب المحقة بالقمع والتهديد؟ هل هذا هو المغرب الجديد والعهد الجديد؟ أم تبدل الدستور ولم تتبدل العقول المستبدة، لأقول لكم سيدي ليس القوي من يتظاهر بالقوة ولكن القوي من يعدل بين الناس ويخاف الله، وكما أخبركم أنني أعاني من آلام في قلبي بسبب القمع الذي تعرضت له من قوات الأمن، وما حدث هو اعتداء كبير في حقني ولن اسكت عنه، وأي ضرر آخر أتعرض له أو فقداي حياتي سيكون مجلسكم شاهد عليه وكذلك أسرتي والعالم بأسرة بأن السلطة تقمعي وتهددني للتستر عن بعثة المينورسو، فإني متشبث وسأواصل اعتصامي المفتوح رغم القمع السلطوي مستمر في النضال السلمي، بأشكال تصعيدي وبشكل تدريجي حتى الدخول في إضراب عن الطعام ولو وصل حالي في غيبوبة، لن أتنازل حتى ولو فقدت حياتي دفاعا عن حقوقي المشروعة، وجهت لكم هذه الرسالة ليكون كل ما أقوله بعلمكم وسيكون هذا المقال في الصحف الالكترونية ليعلم به الجميع محملا كل المسؤولية لكل الجهات المعنية لأي مكروه يصيبني أو أتعرض له.

والسلام.

بلاغ: المكتب الوطني للتكوين المهني يستخلص أموالا غير مراقبة

قال مرصد الشمال للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان إنه توصل إلى معطيات تتعلق بإلزام مؤسسة المكتب الوطني للتكوين المهني بمجموعة من المستفيدين من الدروس المسائية التي تقدمها المعاهد التي تقع تحت تسييره وتصرفه أداء رسوم شهرية إلزامية.

وأشار المرصد للحقوقي، الذي يتخذ من مدينة مرتيل مقرا له، إلى أن المكتب الوطني للتكوين المهني يفرض عن طريق تلك المعاهد على المستفيدين من الدروس المسائية (ومن بينهم أعضاء مسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) أداء تلك الرسوم المالية في حسابات خصوصية مفتوحة في مجموعة من البنوك المحلية، وهو ما اعتبره تدليسا واستخلاصا لرسوم إضافية غير قانونية ما دام أن جميع الأعضاء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (عدددهم مليونين ونصف المليون أجير على مستوى التراب الوطني) يؤدون عن طريقه شهريا ضريبة للتكوين المهني بنسبة 1.60% من كتلة الأجور كما هو ثابت بورقة الأداء التي تتوصل بها المقاولات العاملة بالتراب المغربي، على حد قول المرصد.

وقد طالب مرصد الشمال للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان في رسالة وجهها إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس

الجلس الأعلى للحسابات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء الفرق البرلمانية، بإجراء بحث دقيق في هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية المعمول بها لوقف ما وصفها بـ "الخروقات"، مشيرا في رسالته، التي تلقت "صحافة اليوم" نسخة منها، إلى أن "تلك الرسوم الإضافية التي يلزم بتأديتها مستخدمون وأعضاء مسجلون بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير قانونية. وتعتبر تلك الحسابات المفتوحة على المستوى البنوك المحلية حسابات غير قانونية ولا تخضع للافتحاص والمراقبة من المؤسسات المعنية وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات." إلى ذلك لم يتسن لـ "صحافة اليوم" أخذ تعليق من إدارة المكتب الوطني للتكوين المهني على ما جاء في رسالة المرصد، غير أن مصدرا مستقلا أكد ما جاء في مضمون الرسالة ولم يستبعد أن تكون لها تداعياتها.